كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

الصّرف بين التحويل والتصرف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس– تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

الصّـــــرف
بيـــن التحويل والتحريف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21–22 أكتوبر 2009

إشراف : عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

المحتوى

مقدمة **5**

المقدمة الخاتمة **13**

سيرة ذاتية **15**

الصيغية وموضوعها **25**
عبد الحميد دباش

الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة **45**
رزيق بوزغاية

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية **69**
نواري سعودي

الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق .. **85**
محمد الصحبي البعزاوي

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية **103**
مصطفى بوعناني

أبعاد التفاعل الصرف – صواتي في الإنجازات والإدراكات اللغوية العربية: مقاربة لسانية معرفية **125**
هدى بلمكي

الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع **145**
مولدي اليحياوي

الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية **159**
صالح سليم الفاخري

الصّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل **179**
الحبيب النصراوي

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربية 205
محمد الغريبي

الكلمة ونظام الوحدات القياسية 227
مراد بن عياد

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟ 251
عبد الحميد عبد الواحد

"جريان الحدث" في الفعل 265
رضا الطيب الكشو

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري 289
محمّد عبد الجبّار بوشعالة

التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيّرات بين العربية والإنجليزية 305
أسماء أحمد
رشيد المومني

برنامج المحلّل الصّرفيّ الآليّ للعربيّة : الصّياغة والإشكاليّات ... 325
صالح الماجري
وبشير الورهاني

كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربيّة غير مشكولة . 341
مكرم بوجلبان
شفيق علولو
لمياء هدريش بلغيث

الصِّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل

الحبيب النّصراوي(*)

1- تمهيد

بما أنّ المعجم ليس أبدا كيانا ثابتا، توجد في صلب الرصيد المستعمل آليتان أساسيتان لإحداث تغيير مستمرّ فيه، وتوليد وحدات معجمية جديدة، وهما :

أ- التوسّع الدلالي الذي يسمح لوحدات ثابتة في الاستعمال بتغيير دلالاتها.

ب- القياس الشكلي الذي يسمح بتوليد وحدات جديدة قياسا على وحدات أخرى ثابتة في الاستعمال. وهو ما يعرف بالصرف الاشتقاقي أو المعجميّ. وهو علم يبحث في مدى قابلية الوحدة المعجمية للانتظام الشكلي من جهة بنيتها الداخلية وقواعد تولّدها، دون انقطاع صلة كلّ ذلك بالدلالة.

ومع أنّ عناية القدامى بالصرف الاشتقاقي قد انصبّت غالبا على ما يربط بين مفردات اللغة من علاقات، فنظرت في طرق اشتقاقها وفي خصائصها الصرفية والتركيبية، فإنّها لم تغفل كذلك علاقة المبنى بالمعنى، أي قابلية المفردات للانتظام الشكلي، لكن دون أن يتحوّل ذلك حتى مع أشدّ المدافعين عن القياس كابن فارس وابن جنّي إلى مبحث نظريّ متكامل.

فلم تحلّ مثلا مصاعب :

- تعميم قياسية قواعد الاشتقاق.
- إخضاع الجذور للجدولة الصيغية تعبيرا عن معان محدّدة.
- الشّذوذ الظاهر بين وحدات مشتقة كثيرة ومعانيها.
- ظهور الاشتراك الدلالي واللفظي والترادف والتضادّ.
- تعارض السماع والقياس.
- انفصال التأويل الدلالي عن القاعدة الاشتقاقية (تعبير "فُعال" عن المرض (سُعال) أو البقية (فُتات)، أو الصوت (صُراخ) لكن أين نضع زُقاق وقُماش مثلا؟).

---

*) جامعة قرطاج - تونس **nasraoui.habib@live.fr**

هذا ما تفشل المعاجم في تحقيقه، لأنّ المعجم نصّ ينتج خطابا فيه ما في اللغة من غموض. وهو ما آل ببعض اللسانيين المعاصرين إلى القول بعدم نظامية المعجم.

فقد أدّت هذه المصاعب في النحو التوليدي، إلى الدعوة إلى فصل قواعد البنية عن قواعد الدلالة، وتبنّي النظرية الفصلية (ladissociativité) القائلة بأنّ البنية سابقة وأنّ المعنى عارض للبنية وفق قواعد تأويلية.

إذ لا يبدو في الظاهر اتّحاد بين أشكال الكلمات المركبة ومعانيها. فمثلا: (صيغة فُعال تدلّ على المرض (سُعال) أو البقية (قُتات)، أو الصوت (صُراخ) لكنّ زقاق وقماش لا تدلّ في الظاهر على شيء من ذلك)؛ وكذلك في الفرنسية فإذا كانت اللاحقة ((et(te) تؤدّي معنى التصغير في (fillette) التي تعني بنتا صغيرة، فإنّها ليست كذلك في (lunette) التي ليست قمرا صغيرا بل نظّارة.

فهنا يبدو المسار الصرفي والمعاني الناتجة عنه في تقاطع. فإنّ كلمات مركبة كثيرة قد تظهر تباينا مع مكوناتها. فضلا عمّا نلاحظه من قضايا في مسائل الاشتراك اللفظي والدلالي والترادف والتضاد، إذ نفس المعنى يُعبَّر عنه بعديد الأشكال والعكس صحيح.

إنّ بعض هذه التساؤلات التي تطرح حول آلية الاشتقاق في المعجم وصعوبة التحكّم في درجة انتظامه، قد أدّت في النحو التوليدي، إلى الدعوة إلى فصل قواعد البنية عن قواعد الدلالة، وتبنّي النظرية الفصلية (la dissociativité) القائلة بأنّ البنية سابقة وأنّ المعنى عارض للبنية وفق قواعد تأويلية[1]. وتعود هذه النظرة تاريخيا إلى آراء تعتبر أساليب الاشتقاق قوالب مشتّتة لا تعكس إلا سطحيّا إنتاجية اللغة[2]. وكان بلومفيلد قد عدّ المعجم تابعا للنحو، وقائمة من الشوادّ، بما أنّ المفردات فيه غير قابلة للانتظام سواء في بناها الشكلية أو في قواعد تولّدها الدلالي[3]..

هذه الآراء تعكس فعلا المصاعب التي تواجهها معالجة المعجم. وقد عبّر عن ذلك معجميّون منهم (ألان راي) (A.Rey) نفسه عندما قال : "المعجم بلا شكّ هو عدم الانتظام الأساسي في مقابل انتظام النحو والأصوات"[4]. وكذلك دانيال (كوربان)(D. Corbin)، التي ترى أنّ : "في

---

1) Emmanuel Aïto: **Morphologie dérivationnelle et construction de sens**.
2) Chomsky Noam: **Aspects of the Theory of Syntax**, p. 250..
3) Bloomfield, Leonard: **Language**, p. 257.
4) Rey Alain: **Images et modèles, du dictionnaire à la lexicographie**, p. 166.

الصرف المعجمي يصطدم البحث اللساني بمشاكل أساسية منها العلاقة بين الضغوط البنيوية والشكلية والدلالية، أي تلك التي بين المعاني والمراجع، وبين التمثيل العرفاني والضغوط اللسانية"[1]. لكنّ تصوّر حلول لها في مجال تكوين المفردة، ليس واحدا :

ففي حين غلب على هذه الحلول في النحو التوليدي نسخ مبادئ الصّرف المعجمي على منوال نحويّ، تنحصر فيه الدلالة في مجرّد تأويل –فرديّ– للتّركيب، انتقدت دانيال كوربان أصحاب هذا التيّار، ودعت إلى أن يبذل المعجميّ جهدا لسانيا تنظيريا لتوضيح هذه الضغوط، وأن يتجاوز المعجميّ الهنات بوضع مسالك اشتقاقية تجيب عن هذا النّقص النّظريّ. فعلى المعجميّ – في نظرها– أن يبذل جهدا لسانيا تنظيريا لتوضيح هذه الضغوط، وأن يتجاوز هذه الهنات بوضع مسالك اشتقاقية تجيب عن هذا النّقص النّظريّ. ولذلك عملت على تبنّي وسيلة كفيلة بتحديد خصوصية الظاهرة الاشتقاقية وإثبات أهمية اعتماد الصرف الاشتقاقي في مجال الدراسات المعجمية. فهو – كما ترى– يبدو ضروريا لتقدّم الدّراسات في هذا الميدان لأنّه يهتمّ بخاصية الاشتقاق، أي الاعتماد على المجال المشترك للميدانين[2].

في هذا السياق ظهرت دراسات لسانيات حديثة أكسبت هذا المبحث آليات جديدة للمعالجة فاتّجهت إلى النّظر في صلة بنية المفردة بالدلالة وما لها من دور في تحديد شبكة العلاقات المكونة للمعجم، وهي علاقات تنتظمها الصيغة. ويرى أصحاب هذا الاتّجاه أنّ علاقة الشكل بالمحتوى علاقة وصلية تواضعية، يتّحد فيها الشكل الصرفي بالمضمون الدلالي، ويقوم فيها المكوّن الصرفي بوظائف اقتصادية، يرتبط من خلالها بمعنى مركزي ومعان جزئية لها علاقة دلالية بالمعنى الرئيسيّ. أما ما يبدو من عدم "الوصل" فقد لا يعدو الشذوذ العائد في الغالب إلى تطوّر تاريخي علينا كشفه، وليس إلى اعتباط: فإنّ الاعتباط هو في أول مراحل نشأة اللغة، وينحصر في الجذر وحده دون اشتقاقاته الصرفية التي تخضع لأوزان معلومة، هي جداول صيغية دالة على معان ثابتة. كما أنّ الشّذوذ هو من خصائص الكلام لا اللغة. فاللغة نظام والاعتباط لا صلة له بالنظام[3].

هذا ما سنحاول معالجته انطلاقا من :

---

1) D. Corbin: **La formation des mots**, p.9
2) D. Corbin : **Morphologie dérivationnelle**, p.259.
3) انظر: زكية دحماني : "**في دلالة الصيغ الصرفية**"، ص 149.

– فرضية توحِّد بين معنى المفردة ومعنى شكلها، وتعتبر الدلالة عملية تأليفية مكوّنة من ناحية، من دلالة أصلية أو معجمية كامنة في الجذع، ودلالات حسب نوع المشتق تنبئ بها قاعدة الاشتقاق الصرفي؛

– تنزيل بحثنا في سياق النموذج النظري الوصلي المتراتب. وهو نظرية تسعى إلى ربط الصلة بين المعنى وبنية الوحدات المشتقة خاصة عن طريق تفسير وظائف العمليات الصرفية الاشتقاقية في خلق معطيات قابلة للملاحظة والتحليل : أي كيف تتكامل القواعد الدلالية مع قواعد الاشتقاق للوصول إلى وحدة معجمية ينبئ فيها شكلها بمعناها؛

– اقتراح وصف خارجيّ في شكل معالجة قاموسيّة لوحدات مستعملة فعلا في العربية بمنهج يعيد بناء الموجود الفعليّ بالممكن المحتمل من خلال عرض بنية المعنى (في أشكال اسمية ووصفية وفعلية).

2– نظرية النّموذج الوصلي (le model associatif)[1]

وضعت دانيال كوربان (Danielle Corbin) في معالجتها بنية الوحدات المعجمية المشتقة، أفقا نظريّا يسمح – في نظرها– بوضع تصوّر يشرح من خلال أشكال الوحدات المشتقة الدلالة الممكنة. وهو نموذج مؤسّس على اعتبار معنى المفردة المشتقة مكوَّنا في نفس الوقت مع تكوّن بنيتها الصرفية، ولهذا ينبغي أن تعكس الدراسات المعجمية هذا الاشتراك بين البنية والدلالة في تكوين المعنى[2]، أي العلاقة بين الشكل والمعنى، أو الدال والمدلول، وهي علاقة تذكّر معجميًّا بالخلاف بين الدالية (la sémasiologie) التي تنطلق من شكل المفردة في اتّجاه مختلف المعاني المرتبطة بذلك الشكل، والمسمياتية (l'onomasiologie) التي تنطلق من الشيء أو المعنى وتتجه إلى الشكل. علما بأنّ هذا لا يصحّ إلا مع المفردات البسيطة أي غير المركبة أو المعقدة.

وهذا النّموذج المتحكّم في الظواهر الاشتقاقية القائمة على المكوّنين الدّلالي والصّرفيّ معا، هو أساسا نموذج منتظم متراتب (stratifié) يشتمل على أربعة مستويات متدرّجة هي حسب كوربان :

(1) **المكوّن الأساسي (le composant de base)** : وهو يشمل المداخل الأصلية أو غير المشتقة، كالأسماء الجامدة والحروف والأدوات

---

1) (D. Corbin): **la formation des mots**, p.p. 18-23, **Morphologie dérivationnelle**, p. 156 , (G. Dal):**Règles et exceptions**, p.p. 109-131..

2) Corbin, Danielle: "La morphologie lexicale: bilan et perspectives", p. 9

(رجل، تحتَ، هلْ)؛ والأسماء المركّبة أو المنحوتة (حضرموت، بسْملَ)؛ وغير القابلة للتّصنيف، وهي إمّا تراكيب محوّلة إلى الاسميّة (شذر مذر)، أو أصناف فعليّة تحوّلت إلى الاسميّة والوصفيّة (يزيد)؛

(2) **المكوّن الاشتقاقي (le composant dérivationnel)** : وفيه جميع المفردات الممكنة المشتقة في اللغة، ذات الخصائص المحتملة **(prédictibles)**، مثلا : "استخراج"، مشتقة من "استخرج"، وهذه بدورها مشتقة من جذع "خَرَجَ" المولّد من الجذر (خ ر ج) بإضافة الصوائت. على أنّ تكوين المعنى الاشتقاقي المحتمل للمفردة المشتقة هو عملية معقّدة تتداخل فيها ثلاثة ثوابت : ففي المستوى التّجريدي يقع المعنى المحتمل الذي تكوّنه القاعدة، (فإنّ قاعدة ما تنبئ عادة بمعنى مشترك لكلّ ما يتولّد عنها من مشتقات)؛ وفي المستوى الموالي يقبل هذا المعنى الأساسي أن يتخصّص بواسطة الصيغ الصرفية المكوّنة للجدول الصرفي للقاعدة؛ وفي المستوى الأخير يمكن لدلالة البنية أن تتأثّر بالقيمة الدّلالية للجذر. على أنّ هذه العناصر الثلاثة يُلجأ إليها لتجاوز ما يمكن أن يعترض تطبيق "النّموذج الوصليّ" من استثناءات ظاهرية، كما تبدو الاستعانة بالمظاهر الصوتية والصرفية والدّلالية والتركيبية التي تشترك في بنية الكلمة ممكنة لفهم حقيقة الصيغة التي إليها تنتمي، والدّلالة التي تفيدها، وذلك انطلاقا من أهمية العلاقة الوصلية بين الدلالة وبنيتها باعتبارها مظهرا جوهريا للمقدرة الاشتقاقية[1].

(3) **المكوّن ما بعد الاشتقاقي** (le composant postdérivationnel): وفيه تتدخّل القواعد الصّغرى التي تكوّن هذا المستوى الثالث من هذا التّنظيم لردّ بعض المشتقات الشّاذّة إلى القاعدة، ففي المعجم الوسيط: "البَهَقُ: من بَهِقَ: أصيب بمرض جلديّ"، هذه الدّلالة تكون أكثر وضوحا عند تدخّل إحدى القواعد الصّغرى في العمليّة الاشتقاقيّة باعتماد الصّيغة النّموذجيّة (فُعال)، ولذلك أصبح يُقال: "بُهاق"، كما يمكن أن نقيس على ذلك: الحكّ والحُكاك، والخمول والخُمال، والعطش والعُطاش ...

(4) **المكوّن الاتّفاقي** (le composant conventionnel): يهتمّ بالمفردات الاصطلاحيّة، أي قسم المفردات المشتقة التي لا تُنبئ أشكالُها بدلالاتها المحتملة. فتُختار المفردات ذات التحقيقات الدلالية المحتملة المستعملة القابلة لتحديد الأصناف المرجعية التي يمكن أن تنطبق عليها(فيحتفظ مثلا بـــ(قُماش: قُتات الأشياء)، ولا يُحتفظ بـــ(قُماش: ما يُنسج).

---

1) Anderson (S.): **Morphological change**, p.p. 331-333

فهل استطاع هذا النّموذج أن يحلّ بعضا من مصاعب المعجميّ في التعرّف على نشاط اللغة الحقيقي، ومن ثمّ اعتبار المعجم بنية ونظاما؟[1]

تعتبر النظرية الوصلية أنّ التباين الظاهر أحيانا بين الشكل والمعنى يمكن تضييقه بما يصبح معه سهلا تعريف مفهوم الوحدة المركبة. وحسب دانيال كوربان[2] : بما أنّنا نتحدّث عن استعمالات خاصة وتعابير اصطلاحية وحتى نزوات، فلماذا لا نبحث عن انتظام لهذه الشّواذّ بدل أن ننساق بسهولة إلى موقف يفصل بين وصف الأبنية ووصف دلالاتها؟ فإنّ تصنيف كلمات مثل: (سُعال، ودُهان..، وصُراخ، ونُباح..، وكُناس، وقُتات..،وزُقاق، وقُماش..) في جدول صرفيّ واحد، لا يسمح أبدا بالمرور إلى انتظام الدلالة، وتظهر سطحية هذا التصنيف في الوظائف المختلفة التي تؤديها الصيغة الأساسية في مختلف الجذوع (إذا كانت "فُعال" تدلّ على المرض مع: سعل، وذهن..، فهي ليست آليا بهذا المعنى مع: صرخ، ونبح..، أو مع كنس، وفتت، فضلا عن زقق، وقمش..).

وتحذّر دانيال كوربان من صورة المعجم التي يقدّمها النحو، إذ هي ليست الانعكاس المباشر لما هو قابل للملاحظة. فما لا يدرك في الظاهر ليس بالضرورة غير موجود. إذ يمكن بالمعاينة عن قرب أن نتبيّن أن حالات مختلفة من الشذوذ الظاهر بين الشكل والمعنى في الكلمات المركّبة خاصة يمكن تضييقها أو إزالتها تماما، إمّا بتحليل تراتبيّ للمعنى أو بتحليل بنيويّ تجريديّ. فإنّ إزالة الشذوذ بين الشكل والمعنى في الوحدة المركبة قائم على المعنى الذي تنبئ به اشتقاقيّا البنية الصرفية المعقدة للوحدة المركبة. إنّ هذا العنصر المنبئ (élément prédictible) تعتبره دانيال كوربان[3] حصيلة عمل دلالي (l'action sémantique) متّحد مع قواعد بناء الوحدة المستعملة والإجراء الصرفي المختار وجذع الوحدة.

فالمعنى الاشتقاقي المنبأ به في مفردة (lunette) مثلا وهو (' lune de petite taille') يمكن أن يتعرّض لغموض من قواعد دلالية خالصة قد تطبّق في مراحل اشتقاق الوحدة المركبة وتحجب المعنى المنبأ به اشتقاقيّا ف(lunette) التي تشير إلى أصناف مرجعية لأشياء ذات حجم صغير نسبيّا، لها شكل دائريّ مثل القمر، أو لها مكوّن دائريّ الشكل. وصرفيا

---

1) Rey (1977: 30) :"rejoindre le fonctionnement réel de la langue [...] c'est une course dans laquelle le lexicographe est d'avance battu".

2) D. Corbin: **La formation des mots**, p. 10.

3) نفسه، ص11.

(lunette) الدالة على شكل دائري تتحقق بواسطة تطبيق قاعدة دلالية على الأسّ (lune) للوحدة المركبة أي في الغالب بإضافة لاحقة ((et(te-) لكنّ دلالة (lunette) على شيء مكوّن من فصّين بلوريين وإطار يعود إلى مجاز سابق للاحقة ((et(te-) حيث جَمْعُها على (lunettes) يغلب على مكوّنها البارز (lunette) وهو العنصر الممثل طرازيّا للقسم المرجعي الذي تعيّنه (lunette).

لذلك نلاحظ أنّ شكل المفردة ليس فقط نتيجة لتلاحم عناصرها، ولكن أيضا لائتلاف عمليات معقّدة. إنّ جهاز ما قبل الاشتقاق وهو: التغيّر الشكلي، والحَجْب، والاندماج الجدوليّ يمكن أن يخفي الشكل المنسوخ عن البنية الصرفيّة الحقيقية. فإنّ التغيّر الشكلي هو معالجة آنية لمجموعة ظواهر تاريخية متنافرة. فهناك مثلا حالات اشتقاق مصحوبة بتطوّر صوتي يمكن أن تردّ آنيا إلى انتظام ما (قماش: حيث معنى مركب بالنسبة إلى فعل "قمش"، وقماش: التي يمكن تحليلها على أنّها ليست من قمش ولكن من أصل فارسيّ "كمش" آخذين بعين الاعتبار مرور صوت الكاف إلى القاف. وربما مثّل ذلك مسارا منتظما في المقترضات الفارسية عامة)، أما مسار الحذف: فمن اللغويين من يرى أن "منذ" مثلا أصلها: من وإذ..، لكنّه في العاميات أظهر في مثل: (علاش)، وأما الاندماج الجدولي فإنّنا نعثر على حالات تندمج فيها كلمات في جدول ما دون أن يكون لذلك أيّ دور مهمّ في التأويل الدلالي ففي مثال (زُقاق) (فُعال) ليست إلا مظهرا من مظاهر تعريب المقترض باتّخاذه صيغة من صيغه وهي هنا (فُعال).

ونتيجة لكلّ هذا يبدو أنّ التباين بين الشكل والدلالة قابل للتخفيض بالنسبة إلى الكلمات المركبة، خاصة إذا اعتبرنا التركيب يتجاوز مجرّد تلاحم شكليّ ودلالي لعناصر (Danielle Corbin 1991a: 15) للوصول إلى توليف عمليات متراتبة ذات طبيعة اشتقاقية دلالية وصرفية. وهناك دليل آخر يهمّ جهاز الاشتقاق يتمثّل في عملية الفصل بين التأويل الدلالي والقاعدة الصرفية الصالحة لتكوين المفردة. فإنّ من نتائج ذلك الاشتراك الدلالي الظاهر المرتبط بالصيغة، ظهور عاملين: الأول يتمثّل في الاستنتاج السريع بوجود تراتب دلالي لمعنى محتمل اشتقاقيا (فُعال للصوت والمرض والبقية) والثاني يتمثّل في خطر نسيان أو إهمال تاريخ الكلمات. ولهذا يمكن أن نشير أنّ الاشتراك اللفظي البنيوي بين قماش (بقايا طعام)، وقماش (ثوب) يتطلبان عمليات صرفيّة مختلفة.

ورغم هذا التنافس الدلالي الظاهر في المسارات الصرفية، فإنّ (دانيال كوربان) تعتبر أنّ مسارات عدّة يمكن أن تكوّن معنى واحدا في المقولات المعجمية الكبرى كالمصادر والصفات والأفعال.. والخصوصية الدلالية يمكن أن تصدر إما عن اختيار معنى الأسماء الأساسية لمقولة ما، وإما عن انحراف مخالف للمعنى التجريدي المشترك بين عدّة مسارات.

3- الصِّيغمية والتوليد في العربية

إذا كان النّموذج الوصلي قد كشف فعلا أهمية العلاقة الصرفية الدلالية للمفردة، وافترض وجود صلة بين دلالات المفردات والأبنية المصوغة عليها، وإذا كان هذا التصوّر قد تكرّس الآن بوضوح في اللسانيات الغربية تطبيقا على لغات أوروبية ذات أبنية سلسلية (structure concaténative) تفتقر لمفهوم الصيغة وتعتمد على مسألة الزوائد، فإنّه في العربية أظهر، وهي لغة ذات بنية غير سلسلية (structure non-concaténative) مقيّدة بأوزان معلومة تكشف ما للصيغة من أهمية في درس بنية المفردة فيها[1].

والصّيغمية من "صيغة" وهي المكوّن الثاني لعلم الصرف الاشتقاقي في العربية إلى جانب الصرفمية من "صرفم". وإذا كانت الصرفمية دراسة شكل الوحدة المعجمية في اللغات السلسلية وغير السلسلية، وما يطرأ على الصرافم المكوِّنة له من تحويل خارجيّ أو داخليّ، فإنّ الصيغمية مظهر لغويّ تختصّ به الساميات ومنها العربية، يبحث في الوحدة المعجمية من حيث هي صيغة صرفية مَقيسة على نمط صيغيّ معلوم يسمّى كذلك الوزن.

ولهذا بدا لنا أنّ نستخدم مصطلح "الصِّيغمية"[2] لأنّه في العربية أوفق من مصطلح "الصرفمية" وأخصّ بها منه. فإنّ بنية المفردة فيها بنية مقيّدة، تقلّ فيها الاعتباطية لما تظهره من نظمنة تقوم على جذوع حاملة لمعان عامة، وصيغ ذات دلالات إيحائية هي في الحقيقة أشكال تواضعت عليها الجماعة لتّعبير عنها دون غيرها[3]. وما يؤكد ذلك وجودُ قيود لغوية تمنع

---

1) للتوسّع ينظر: ابن مراد: "الصيغمية المعجمية"، 1996/12 ص ص 121-137.

2) ينظر: ابن مراد: "الصيغمية المعجمية"، 1996/12 ص ص 121-137؛ والحبيب النصراوي: **الأنماط الصيغية ودورها الدلالي في المعجم**، 181/14-234.

3) رغم اهتمام العرب القدامى بهذا الضرب من العلاقات ضمن حديثهم عن معاني المصادر خاصة، ودعوة المحدثين وخاصة مجمع القاهرة إلى اعتماد بعض الصيغ الصرفية في التوليد كفُعال وفِعالة، فإنّ الأمر لم يرق إلى مستوى التنظير الساعي إلى توظيف ما في اللغة من مظاهر قياسية يمكن أن تعمّم وتستغلّ في تثبيت نظمنة للمعجم.

توليد أيّ مفردة على أيّ صيغة توليدا حرّا. أي إنّ ما يولّد في اللغة من مفردات إنّما يولّد بحسب ما تسمح به قواعدها[1]. ولهذا اهتمّ الدارسون العرب قدامى[2] ومحدثون[3] بهذا الضّرب من العلاقات، فعالجوا بنية الوحدة المعجمية ذاتها، وبحثوا في القوانين العامة التي تحدّد قواعد تولّدها.

فالمفردة تتكوّن في العربية، وفق أنماط تحكّم صيغية، وهذه الأنماط في الغالب تختصّ بدلالات معيّنة. فإنّ نظام البنية فيها نظام قائم على أبنية صرفية مقيّدة قابلة للتصنيف في جداول صيغية معيّنة، أي إنّه بالإمكان ردُّها إلى أصناف اشتقاقية تُحدَّد بخاصية العلاقة الدّلالية العميقة، أي بالعلاقة التصنيفية التي تربط المفردات بجذورها.

ودور الصيغمية الذي نعالج يدلّ من ناحية على قاعدة اشتقاق المفردات، لأنّ الصيغ منطلقات التّوليد سواء أكان في الأسماء أم في الأفعال أم في الصفات، وينبئ من ناحية ثانية بالمعنى المشترك العميق بين المفردات المشتقة بنفس تلك القاعدة. وحينئذ تكون دلالة المفردة المشتقة على صيغة ما لا يحققها الجذر بمفرده، بل لا بدّ من وجود عناصر أخرى تساعده على إبراز الدلالة الجديدة، فالجذر مادة المفردة الثابتة حامل لـــ"دلالة أصلية"، لكنّه غير قادر على أن يستقلّ بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلّم إلاّ بظهور الصيغة في إطار العملية الاشتقاقية.

وانطلاقا من أنّ الصيغ ليست إلاّ مفاهيم منهجية، فإنّ المتكلّم لا يستعملها لذاتها، وإنّما يستعمل ألفاظا محكومة بمنهج يستعمل الصيغة للكشف عن الحدود بين المفردات وتحديد انتمائها المقولي ودلالتها العامة[4]، لأنّ الصيغة الصرفية لا تكون بمفردها معبّرة عن الدلالة لوجود الغموض فيها،

---

1) وهي خمسة أساسية، لم تعد تستعمل منها إلا اثنتان هما:(1) قواعد التوليد الصرفي: كالاشتقاق، والنحت، والتركيب، والمَعجمة..(2) قواعد التوليد الدلالي: كالمجاز، والترجمة الحرفية.

2) ينظر مثلا: سيبويه: **الكتاب**، 10/4-21؛ وكذلك: ابن فارس: **الصاحبي**: ص ص374-375؛ وابن جنّي: **الخصائص**، ص ص 152/2-154؛ وأبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضّرب**، ص ص 221-225.
فقد قال سيبويه: "والعرب ممّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد"، ولكنّه عقب على ذلك بقوله: "ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء". **الكتاب**، 12/4. لكنّ النظرية الوصلية تعتبر "الشّاذّ" قد خضع لتغييرات تاريخية صوتية وصرفية وأحيانا تركيبية تقلل من انتظامه الظاهري، ويمكن -بالرّجوع إلى هذه العوامل التاريخية- ردّه إلى القاعدة. للتّوسّع ينظر Anderson (S.) : Morphological change, p.p. 324-361؛ وينظر: Georgette Dal: Règles et exceptions, in **Cahiers de lexicologie**, 62(1993) pp. 109-131

3) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: **مجموعة القرارات العلمية**، ص116، (فعالة للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها).

4) تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، ص211.

فهي إذن في حاجة إلى المثال ليوضّح ما فيها من غموض[1]. فصيغة "فعيل" مثلا، تأتي صفة مشبهة، ومصدرا، واسم فاعل، واسم مفعول، فإذا وقع الغموض في الصيغة فلن يقع في الأمثلة.

أمّا الدلالة الصرفية للأفعال فتتعدّد بتعدّد الحالات التي تقبل فيها الأفعال المجرّدة صرافم الزّيادة الدّالة على التّعدية والمشاركة والصّيرورة والمطاوعة... وتنتج هذه الدّلالات عن اتّصال الفعل بالصّرافم المناسبة لكلّ وظيفة[2]، وكان ابن جنّي وابن فارس قد عنيا بدلالات أبنية الأفعال[3]، حتى ذهب ابن جنّي إلى القول بـــ"أنّهم (أي العرب) جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلّما ازدادت العبارة شبها بالمعنى كانت أدلّ عليه، وأشهد بالغرض فيه"[4].

وهذا يستوجب بدوره النّظر في طبيعة الأدلّة من حيث تعدّدها الذي يؤدّي إلى تعدّدٍ في معانيها التي تكون لها في المعجم. فللصّيغة الصرفيّة أهمية إضافية تكسب المفردات قدرة على الاستقلال عن السّياق بما أنّها تضبط العناصر التي توصلنا إلى التنبؤ بمدلول المفردة وهو أمر يستدعي استقصاء مكوّناتها التي تدخل في علاقات مع عدد من الأبنية الصّرفية لرصد شبكة العلاقات التي بين الأدلّة في اللغة[5].

وهكذا نجد في التطبيق العملي لمبدإ الاشتقاق نموذجا منظّما هو نظام الصيغة فالمفردة تخضع لهذا النموذج، وهذا ما يسمح باستخدام القياس استخداما واسعا. فإلى أيّ مدى استجاب المعجم العربيّ لهذه الخاصية؟

4- الصيغمية والمولّدات النّموذجية في العربية الحديثة

رأينا أنّ الاعتباط في اللغات ذات البنى الصرفية المقيَّدة كالعربية يكون في الجذور لا في الأبنية، لكن بما أنّ هذه الجذور لا تتحقق خارج قوالب صرفية موسومة دلاليّا، فإنّ المفردات المشتقة تتولّد قياسا على صيغ ثابتة شكلا ومعنى. أي إنّ التقييد يكشف هنا عن ضرورة يقتضيها

---

1) تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، ص208.
2) حلمي خليل : **الكلمة**، صص51-66.
3) ينظر ابن جنّي: **الخصائص**، باب "**إمساس الألفاظ أشباه المعاني**" ص ص152-168؛ وكذلك ابن فارس: **الصاحبي**، ص ص368-371.
4) ابن جنّي: **الخصائص**، 154/2.
5) يقول تمام حسان: "ليس هناك علم للدلالة بلا دراسة للصرف، أي دراسة الصيغ، ويجب هنا أن نخطّط طريقة لوصف الصيغ". **مناهج البحث في اللغة**، ص287.

النّظام وليس العكس. فضرورة تقييد المفردة بصيغة ما، ومنعها من الائتلاف مع غيرها من الصيغ، هو تنزيل لها ضمن تصوّر يصل الشّكل بالمحتوى، وهو دليل على الانتظام والوصل، ومخالف للاعتباط والفصل.

والمطلوب في الدرس الصرفي الحديث :

- تحويل النّظر إلى هذه الظواهر اللغوية من الملاحظة العامة إلى قوانين تتحكّم في بنية الوحدة المعجمية دلاليا؛ - إغناء الدّرس المعجمي بتيسير الكثير من إشكالات التوليد المصطلحي وقياسيته خاصة؛
- الكشف عن مبادئ هذا التوافق ومظاهره باعتبار العربية لغة أقبل لتطبيق هذه النّظريّة من اللغات الغربية.

وهكذا نجد في التطبيق العملي لمبدإ الاشتقاق نموذجا منظّما هو نظام الصيغة فالمفردة تخضع لهذا النموذج، وهذا ما يسمح باستخدام القياس استخداما واسعا. فإلى أيّ مدى استجاب المعجم العربيّ لهذه الخاصية؟

تعتمد العربية الحديثة اعتمادا كبيرا على الرَّصيد المقيس خاصة لترجمة عدد من المصطلحات والوحدات العامة من اللغات الأعجمية. ويرجع ذلك أساسا إلى طبيعة اللغة المعاصرة التي تشيع فيها المفاهيم المجرّدة وألفاظ الحضارة والمخترعات، وقد أثبت هذا المنهج المتوخّى نجاح النّمط الصيغيّ المولّد حديثا في إثراء العربية برصيد هام مبنيّ على قيم صرفية ودلالية مشتركة، وتسير العربية المعاصرة في تطوير هذا الرّصيد وفق القياس لتوفير توليدات كثيرة، ويبدو أنّ العربية قد احتاجت منذ القديم إلى هذه الصيغ القياسية، ولكنّها ظلّت محدودة الاستعمال تكاد تنحصر في لغة العلوم. أمّا في العصر الحديث، فإنّ تطبيق هذا المبدإ أدّى إلى توليد ألفاظ عامة ومصطلحات يخضع كلّ نمط منها لنفس المقاييس الدّلالية، أي إنّها تعتمد في تكوين الدّلالة على تقاطع المفهوم الذي يحمله الجذع - وهو أصل الاشتقاق - والصيغة التي تعود إلى الجدول الصّرفي.

4-1- الصيغمية ومواقف اللغويين المحدثين

لقد استفاد علماء اللغة العرب المحدثون[1] في تطويرهم لرصيد العربية الحديث من المبادئ والأسس التي توصّل إليها القدامى وأقرّها واقع العربية، وما تحققه الصّيغمية من إمكانات واسعة بما تحمله أشكالها الدالّة من معان قابلة للتقييس ومن ثمّ حلّ مصاعب الترجمة خاصة في

---

1) نمثّل لهم بآراء مجمع اللغة العربية بالقاهرة لما تميّز به من جهد منتظم وعمل على تطوير العربية، واستئناس بآراء أغلب المهتمين بشأن العربية.

المجالات العلمية. فإنّ العربية تحتاج في تطوير رصيدها في عصر العولمة وانتشار المعرفة إلى تطوير قواعد التوليد والاعتماد المنهجيِّ على مبدإ القياس. وهو ما يتطلب من اللغويين والمعجميين مزيدا من التنظيم قصد التحكّم في الظاهرة والاستفادة من مقدرتها التوليدية. فإنّ من اللغويين من يرفض إلى اليوم إطلاق القياس، بحجّة أنّ من اللغة ما لا يُؤخذ إلاّ بالسَّماع، وأنّ القياس غير قادر على تحديد أصوله.

ومع ذلك فقد لاحظنا أنّ للتوليد في العربية الحديثة ضروبا عديدة، منها ما شاع واطّرد لقيامه، خاصة على مبدإ القياس، خاصة في توليد: "المصدر الثلاثي"، و"المصدر الصناعي"، و"النسبة"، و"اسم الحرفة"، و"أسماء الأمراض" والفعل المزيد:

أ-المصدر الثلاثي

يتّجه الاستعمال الحديث إلى تغليب مبدإ القياس في اشتقاق المصدر من الثلاثي على غرار قياسية المزيد. فقد انتشر في العربية الحديثة صوغُ مصادر من الثلاثي كثيرة لم تذكرها المعاجم، وقد أصبحت بفعل شيوعها في العربية الحديثة قياسية. ويدلّ شيوع هذه المصادر المستحدثة في العربية في الغالب على مفاهيم جديدة، مأخوذة من اللغات الأوروبية. نذكر من هذه المصادر: فُعال، وفُعولة، وفِعالة، وفَعالة:

* فُعال: فقد درس مجمع اللغة العربية بالقاهرة صيغة "فُعال" وأقرّ استخدامها للدّلالة على المرض[1]، واعتمدها لتوليد عدد من المصطلحات الطبيّة الحديثة غير أنّ من هذه المصطلحات ما كان منسجما مع القاعدة الوصلية دالا على وجود علاقة تكاملية بين شكل المفردة المولدة على صيغة "فُعال" والدلالة العامة للجذع الذي اشتقت منه، مثل: دُماع (dacryorrhea) وهو إفراز الدمع بغزارة[2]، وهُذاء (délire) وهو اضطراب عقليّ يتميّز بالخداع الحسّي والهلوسة[3]، ودُواد (dermatomyiasis) وهو إصابة الجلد بيرقات الذباب[4]؛ فإنّ هذه المصطلحات من جذوع اسمية ذات دلالة أصلية على المرض، لأنّها إذا ظهرت في الجسم ظهورا غير عاديّ دلّت فيه على خلل أو نقص وهي : الدّمع والهذيان والدّود؛ ومنها مصطلحات لا تدلّ على علاقة وصلية بين

---

1) ينظر : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **مجموعة القرارات العلمية**، ص ص 118-119.
2) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **معجم المصطلحات الطبية**، 3/2.
3) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **معجم المصطلحات الطبية**، 14/2.
4) نفسه، 24/2.

شكل المفردة ودلالة الجذع الذي اشتقت منه بل هي مطوّعة بالاتّفاق، اعتمادا على قياسيّة "فُعال" للدلالة على المرض، ومثال ذلك: بُكار (dysphylaxia) وهو أرق مرضيّ يجيء في آخر الليل[1]، وبُشار (epidermodysplasia) وهو نموّ معيب للبشرة [2]، وفُوال (fabism) وهو فقر دم تحلّلي حادّ ينشأ عن أكل الفول واستنشاق حبوب لقاحه[3].. إلخ، فإنّ هذه المصطلحات لم تنشأ فيها الدلالة على المرض من الدلالة الأصلية الكامنة في الأصل الجذعي، بل إنّها ناشئة من الخصائص الدلاليّة للنّمط الصيغي، لأنّه لا علاقة دلالية بين الجذوع (بكرةٌ، بشَرَةٌ، فولٌ) والمرض إلاّ أن تكون العملية الدلالية قد تأسّست في الأصل على تأويل اشتقاقي صرفيّ يعتبر ما جاء على "فُعال" دالا على المرض، ويجب حينئذ البحث في العلاقة العميقة بين دلالة الجذع ودلالة النّمط الصيغي.

* فِعالة : أمّا صيغة "فِعالة" فلم تكن لها نفس القيمة في المجال المصطلحيّ لأنّها أقرب إلى ألفاظ الحضارة العامة كـــ "عِمالة"، و"لِياقة"..، ولهذا لم تظهر لها نفس الأهمية في حركة التعريب، وكان مجمع القاهرة قد أجاز ما يُستحدث من المفردات المصدرية على وزن "فِعالة" إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة، أو شبهها من المصاحبة والملازمة[4]، مؤيّدا بذلك مبدأ القياس لوضع ألفاظ محدثة كـــ"نيابة": من فعل ناب: قام مقامه، ومنه وُلّد اسم يطلق على هيئة قضائية حديثة تقوم بإقامة الدّعوى على المتّهم؛ و"عِمادة": من عمد البناء: أقامه بعماد ودعمه، ومنه وُلّد اسم العِمادة للتعبير عن منصب العميد في الجامعة؛ و"رسامة": من فعل رسم: خطّ على الورق أشكالا، ومنه وُلّد اسم الرِّسامة للتعبير عن صناعة الرّسّام.. إلخ.

* فعالة: كما عالج مجمع القاهرة كلمات مصدرية على وزن "فعالة" من الفعل الثلاثيّ، وأجاز استعمالها استعمالا قياسيا إذا احتمل دلالة الثُّبوت والاستمرار. ومنها :

---

1) نفسه، 85/2.
2) نفسه، 145/2.
3) نفسه، 191/2.
4) **مجموعة القرارات العلمية**، ص ص 113-114.

"زَمالة"[1]،
و"نَقاهة"[2]،
و"شَراكة"[3]..

* فُعولة : ناقش المجمع ما يُستحدث من الكلمات المصدرية على وزن "فُعولة"، فأجاز اشتقاقها من كلّ فعل ثلاثي إذا احتمل دلالة المدح والذمّ أو التعجّب. من ذلك:

-"خُصوبة"[4]، مصدر من فعل "خصُب" على وزن "فُعولة". و"الخصوبة" توليد حديث، لأنّ المعروف في المعاجم: "الخِصْب". وقد قبل مجمع القاهرة هذه الصيغة التي شاعت على ألسنة المعاصرين؛

-"عُمولة"[5]، مصدر من فعل "عمِل"، على وزن "فُعولة"، وقد أجازه المجمع فجاء في المعجم الوسيط[6]، العمولة: الأجر الذي يأخذه السّمسار أو المصرف أجرا له على قيامه بمعاملة ما؛

- و"مُيوعة"[7]، مصدر من فعل "ماع" على وزن "فُعولة"، ويطلق على المادة السائلة، وقد يستعمل مجازا لوصف الإنسان الضعيف الإرادة أو المتخنّث. ولا توجد هذه الصيغة في المعاجم بل توجد الإماعة والميعة. وقد قبلها المجمع.

ب- النسبة

شاع في الحديث زيادة لاحقتين لاسم النسبة هما: (ياء النسب والواو)، كـــ :

- "ثوريّ"، المولّد من "ثورة"، بإضافة واو زائدة لتقابل في الحقيقة التعبير الفرنسي (révolutionnariste)، أي المؤمن بنظرية الثورة، بينما يدلّ اسم النسبة (ثوريّ) (révolutionnaire) على القائم بالثورة؛ - "نسبويّ"[8]، المولّد من "نسبة"، وقد اعتمد مجمع القاهرة التفريق الدلالي

---

1) ظهر في الاستعمال الحديث مصدر مشتقّ من فعل "زامل"، أي رافق في العمل، وهو "زَمالة"، ولا وجود لهذا المصدر في المعاجم. ولكنّ مجمع القاهرة أجاز استعماله. **مجموعة القرارات**، ص115.
2) يشتقون من فعل "نقه" من العلة، مصدرا هو نقاهة، وحسب اليازجي فإنّ الصواب أن يقال: "النّقه". وقد غلب استعمال "النقاهة" في العربية المعاصرة، وقد عالجه مجمع القاهرة وأجازه. اليازجي: **لغة الجرائد**، ص64.
3) يشتق المحدثون من فعل "شارك" مصدر "شراكة"، ويرى اليازجي أنّ الصواب "شَركة" و"شِركة". ويميل الاستعمال الحديث لهذه الصيغة المستحدثة، وقد أقرّ مجمع القاهرة استعمالها. نفسه، ص58.
4) نفسه، ص117.
5) **مجموعة القرارات**، ص115.
6) **المعجم الوسيط**، 682.
7) **مجموعة القرارات**، ص115.
8) **القرارات**، ص237.

لقبول مفردة "نسبوي"، فقال: "إنّ التزام القاعدة يؤدّي إلى أن تكون الصيغة "نسبيّ"، وذلك يؤدّي إلى اللّبس، إذ يختلط ما هو منسوب إلى النِّسبة، وما هو منسوب إلى نظرية النسبية". وقد ظهر قياسا على هذا: اقتصاديّ وحداثويّ... أي من القائلين بنظرية الاقتصاد أو نظرية الحداثة.

ج- المصدر الصناعي

كثر في الاستعمال المعاصر اشتقاق مصادر صناعية حديثة، وذلك بزيادة ياء النسب والتاء إلى الأسماء، وتُستعمل هذه الصيغة في الغالب للتعبير عن المفاهيم المجرّدة: كـــ"المديونية"[1]، و"الحساسية"[2]، و"المصداقية"[3]،

د- الفعل المزيد

لم يكتف المجمع بتطويع التوليد عن طريق إقرار قياسية صيغ قديمة، كانت محدودة الاستعمال، لقيامها أساسا على مبدإ السماع، فعمل على توسيع دلالات صيغ لأثرها الكبير في تطوير العربية الحديثة، ومن أهمّها في نظرنا "قياسية الفعل المزيد"[4].

ففي العربية الحديثة يكثر استعمال الأفعال المزيدة بدل الثلاثية، وذلك اعتمادا على مبدإ المطاوعة، وقد نتج عن ذلك انتشار الصيغ المزيدة بدل الصيغ الثلاثية التي كانت أغلب في الاستعمال القديم. فإنّ الاستعمال الحديث يميل إلى الاعتماد على معاني حروف الزيادة لتأكيد قياسيتها. من ذلك:

- أفْعَلَ: كـــ"أرَاعَه" الأمرُ[5]، وقد ذهب اليازجي إلى أنّ الأصل الفصيح أن يقال: "راعه الأمرُ". لكنّ الاستعمال الحديث يغلّب الصيغة المزيدة، لإبراز مفهوم التعدية، وقد جاء في المعجم الوسيط: "أراعه : أفزعه"[5]؛

- اِفْتعلَ: "احْتَار"، بدل: حار. فقد اشتُقّ من الأصل الثلاثيِّ فعلٌ مزيد بحرفين على وزن "افتعل"، وهو مطاوع "فَعَلَ"؛

---

1) **مجموعة القرارات**، ص177.
2) نفسه، ص240.
3) نفسه، ص269.
4) ينظر مثلا القرارات التالية: قياسية التعدية بالهمزة، ص91. وقياسية فعّل للمبالغة والتكثير، ص92. وجواز مجيء أفعل بمعنى فعل، ص93. وقياسية استفعل للطلب والصيرورة...
5) اليازجي: **لغة الجرائد**، ص17.

– إِنْفَعلَ: "اندهش": بدل: دَهَش[1]. فقد اشتُقّ من الأصل الثلاثي فعلٌ مزيد بحرفين على وزن "انفعل"، وهو مطاوع "فعل"؛

– تفعّل: "تحصّل"[2]، بدل: "حصل"، وذلك في قول المعاصرين: "تحصّلت على كذا..." بدل: حصلت على كذا. فقد اشتقّ المحدثون من الأصل الثلاثي فعلا مزيدا بحرفين على وزن "تفعّل"، وهو مطاوع "حصل"، وقد اعتمد المجمع على هذا المبدإ، فأقرّ استعمال صيغة "تفعّل" كفعل "تصحّر"؛

– استفعل: "استجمع"[3]، بدل "جمع". في قولهم: استجمع قواه. فقد اشتقّ المحدثون من الأصل الثلاثي فعلا مزيدا بثلاثة أحرف على وزن "استفعل"، وهو للطلب المجازي بناء على قياسية السين والتاء للطلب. وقد أقرّ المجمع هذا التخريج عندما درس صيغة "استعرض" وأجازها.

فإنّ لقرار المجمع بتوسيع الاشتقاق من أسماء الأعلام دور في انتشار الصيغ المزيدة، واعتبارها قياسية للدّلالة على معاني محدّدة، كقياسية "فعّل" للتكثير والمبالغة[4]، مثل: "دعّم"[5]، لإظهار المبالغة، بدل "دعم". و"استفعل" للاتّخاذ والجعل[6]، مثل: "استهدف" الشيءَ [7] بمعنى جعله هدفا. و"تفاعل" للمساواة والاشتراك، مثل: "تعالم"[8]، بمعنى تظاهر بالعلم. إلخ...

4-2- الصيغمية والترجمة من خلال القواميس الثنائية:

يكثر في القاموس العربي الحديث[9] سواء أكان أحاديًّا أم ثنائيًّا توليد وحدات معجميّة جديدة وفق صيغ قياسية نمطيَّة تكشف أهميّة العلاقة الوصليّة بين شكل المفردة ومحتواها في تحديد مدى تطابق دلالتها التي تنبئ بها الصيغة مع دلالتها المعجمية التي يثبتها الاستعمال.

---

1) نفسه، ص50.
2) اليازجي: **لغة الجرائد**، ص69.
3) نفسه، ص60.
4) **مجموعة القرارات**، ص92.
5) نفسه، ص230.
6) نفسه، ص ص97-99.
7) نفسه، ص91.
8) نفسه، ص238
9) نمثّل له بقاموسين حديثين هما: **المجيب** وهو قاموس ثنائي فرنسي عربي ألفه أحمد العايد وعبد القادر بالعيد وهشام حسّان: دار اليمامة، تونس، 2007؛ **ومعجم مصطلحات اللغة**، وهو قاموس ثنائي إنغليزي عربي ألفه رمزي منير بعلبكي، بيروت 1990

وقد لاحظنا أحيانا كثيرة تنبّه القاموسيين المحدثين إلى هذه المقدرة الصرفية في حلّ مصاعب الترجمة. فنجد لجوءا مستمرّا إلى الاستفادة من هذه الظاهرة. ولعلّ منهم من طبّق المبادئ والقواعد التي اتّخذها مجمع القاهرة في قراراته السالفة الذّكر. إذ من المفروض عند وضع المولّدات الجديدة، أن يُنظر إلى المفردة المشتقّة من زاويتين، الأولى دلالة الجذر، والثّانية دلالة الصيغة.

أ- مصادر الثلاثي

كان مجمع القاهرة قد أقرّ تخصيص بعض الصيغ للدّلالة على معان معيّنة. ونجد صدى ذلك في القاموسين المدروسين فقد اعتمدا مثلا صيغة (فِعالة)[1] لترجمة بعض المصطلحات الدالة على الحرفة :

المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
طِحانة : (meunerie)،	إناسة : (antropology)،
نِحاتة : (sculpture)،	خِطاطة : (graphics)،
سِكافة: (cordonnerie)،	حِباسة : (aphasiology)،
عِراقة : (ethnographie)،	نِحاتة : (sculpture)،

ت- (فُعال) لترجمة مصطلحات دالة على المرض، نذكر منها

المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
خُمال: (estivation)،	رُغامى: (القصبة الهوائية) (trachea)،
دُماع: سيلان دمع لا إرادي : (larmoiement)،	فُصام لفظيّ: (schizophasia)..
نُوام: (léthargie)،	
رُهاب الماء: (hydrophobie)،	

1) إضافة إلى الصيغ القديمة كاسم الفاعل وصيغ المبالغة، ظهر في الاستعمال الحديث توليد موسّع لصيغة فِعالة للدّلالة على الحرفة أو نوع النشاط، وقد أتاحت هذه الصيغة أعدادا غير قليلة من أسماء المهن الحديثة التي تولّدت بالقياس، منها ما أورده "المجيب".

ج- الأفعال المزيدة ومصادرها

تُستخدم الصيّغ الفعلية المزيدة في الحديث استخداما قياسيا ممّا يؤدّي نظريّا إلى إمكان توليد أفعال أخرى مزيدة، بدل الأفعال المجرّدة الأكثر تواترا في القديم. وقد أورد **المجيب** باعتباره قاموسا لغويا ثنائيّا عاما عددا كبيرا من صيغ المزيد نذكر منها:

-أولا من المزيد بحرف:

- فعّل: "نسّخ": (photocopier)، بدل "نسخ"، فإنّ الاستعمال الحديث يميل إلى تغليب الصيغة المزيدة الدّالة على المبالغة والسرعة والكثرة بسبب تحوّل هذا الفعل من عمل الإنسان إلى عمل الآلة؛ و"بطّأ": (freiner)، بدل الصيغة الثلاثية: "بطأ"، والفارق أنّ صيغة (فعّل) تعبّر عن إرادة تسليط الفعل بالقوّة؛

-وثانيا من المزيد بحرفين:

- انفعل: توسّع اشتقاق هذه الصيغة قياسا ليصبح استخدامها ممكنا مع أي فعل ثلاثيّ قابل للدلالة على إمكان وقوع الفعل ذاتيًّا أو تلقائيًّا: انفشّ/ زال الانتفاخ: (dégenfler)، وانتضح: (gicler)،

وقد تستخدم صيغة (انفعل) أيضا ترجمة للّاحقة (ible) الدالة على القابلية: ينضغط: (compressible)؛

-وثالثا من المزيد بثلاثة أحرف:

- استفعل: وهي كثيرة الاستعمال في الحديث، وأغلب صيغها مستحدثة. وأكثر استعمالها في **المجيب** لغاية ترجمة الأفعال الدالة على اتّخاذ الشيء: استقطب: (polariser)، أو أفعال المطاوعة: استغرق (من الغرق): (se vautrer)، أو الأفعال الدالة على وجود الشيء على حالة معيّنة: استكره: (trouver désagréable).

لكنّ هذه الزيادة هي في القواميس المختصّة أظهر في مستوى اشتقاق المصادر. وهذا راجع أساسا إلى طبيعة اللغة المعاصرة التي تشيع فيها المفاهيم المجرّدة والمصطلحات العلمية والفنية، وأدّى ذلك إلى تعميم اشتقاق مصادر من المزيد حتى من أسماء وأفعال لم تُسمع مصادرها أو تلك التي تولّدت حديثا. وهنا يستوي في هذا الضرب من المولّدات القواميس العامة والخاصة, ومن أمثلة ذلك :

الوزن	المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
تفعيل :	تنسيل/نسّل: (démailler démaillage)، تأبير: (الوخز بالإبر الصينية):(acuponcture)، تعسيل: (mellification)،	تظريف (adverbialization)، تلغيط (verbialiszation)، تصبيع: (dactilology)، تمييم:(mimation) تسجيع: (homeoteleutun)، تعجيم: (lexicalization)، تشعيب: (branching)، تقويس: (bracketing)، تقميش : (collation)، تهميس: (devocaliszation)،

الوزن	المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
إفعال:	إنسالٌ/إنجاب: (génération d'enfants)، إلبان: (lactation)،	إسباق: (prefixing)،

الوزن	المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
مُفاعلة :	مُواطنة: (citoyenneté)، مُحايَدَة: (non-engagement)،	مقافاة: (crambo)، مهاجاة: (fluting)، متاخمة : (gradience)، مناغمة: (melopoeia)،

الوزن	المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
تفاعل :	تلاثم: (embrassement)، تصالُب من (صليب): (sautoir)، تخاشُع: (humilité)،	تساجع: (tautophony)، تشاكل: (isomorphism)، تصالب: (chiasmus)،

الوزن	المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
استفعال:	استرجال/تخنّث: (travestisme)، استنساخ: (reproduction)، استرفاع، ارتفاع جسم عن الأرض دون سند طبيعي: (lévitation)،	استلحاق: (adjunction)، استبقاء: (hold)،

ويلاحظ أثر تطوّر العلم وظهور الآلة بالخصوص، في تدعيم الحاجة إلى هذه المشتقات، فقد أصبح من الجائز اليوم أن ننسب أفعالها بصيغتها المزيدة إلى الإنسان أو إلى الآلة.

د- المصدر الصناعي

لاحظنا أنّ جزءا مهمّا من نعوت النّسبة أنّثت وتحوّلت للتّعبير .عن أسماء مجرّدة، على غرار الاستعمال القديم لمصطلح: شُعوبية. وكانت العربية قد عرفت نعوتا مؤنّثة مكوّنة من اسم جامد مع لاحقة هي "ي" مشدّدة، استخدمها العلماء المسلمون للتّعبير عن : مفاهيم مستحدثة كالجوهريّة، والكيفيّة، والكميّة، والمعيّة، والجسميّة والروحيّة... ورغم أنّ القدامى قصروه على السّماع، فهو اليوم مقولة لغوية حيّة[1] تُعرف بالمصدر الصّناعيّ. وقد ظهر استخدامها في "المجيب" ترجمة للكلمات الفرنسية المنتهية بـــ : (isme) أو(ité) خاصة, فتكوّن بذلك رصيد من أصول عربيّة أو مقترضة للتعبير عن مفاهيم محسوسة أو مجرَّدة:

وتستخدم القواميس الحديثة ومنها القاموسان المدروسان حرف النّسبة ومن ثمّ المصدر الصناعي مع الجمع أيضا عوض الاقتصار على المفرد، كما هو الشائع في المصادر القديمة. ومن أمثلة ذلك في القاموسين :

الصيغة	المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
اسم النسبة:	جَوهريّ: (capital)، احتياطيّ: (réserve)،	قذفيّ: (ejective) تمييزيّ: (emic)

1) لقد أقرّه مجمع القاهرة مصدرا قياسيا. (ينظر: **مجموعة القرارات**، ص 2).

	أمومي: (matriarcal)، شكلاني: (formaliste)، شهواني: (lascif)،	انفعالي: (emotive)، طرفي: (laminal) شفتاني: (bilabial)،
جمع النسبة	أنسجوي: (histologique)، معاجمي: (lexicographe)، فقاريٌّ: (rachidien)، مغاربي: (Maghrébin)،	لهجاتي: (palmdrome)، استلحاقي: (adjuntuval)،
المصدر الصناعي:	إشعاعيّة: (radioactivité)، استبداديّة: (absolutisme)، احترافية: (professionnalism) اختفائية: (invisibilité)،	مراوغيّة (prevarication) مقروئية انقرائية: (readability)، تطوّرية لغوية: (philogeny)، تقاربية: (protemix)، مطاوعية: (reflectiveness) صامتيّة: (consonantism) نصيّة: (textuality)، انضوائية: (endocentricity)
جمع المصدر الصناعي:	معاجميّة: (lexicographie)، معلوماتية: (informatique)، شُكوكيّة: (sceptique n. philos)، أسمائية: (onomatologie)،	أسمائية: (onomatology)، مسمياتية: (onomasiology)، نقوشية: (epigraphy)،

		أنهارية: (hydronymy)، مصطلحاتية: (orismology)، مخطوطاتية: (archeography)

الصيغة	المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
اسم الآلة[1]: *مِفْعَل: *مِفعال:	مِرْسمة كهربائية للقلب: (électrocardiographie)، مِضغط: (compresseur)، مِرطاب:(مقياس الرطوبة الجوية): (hygromètre)، مِرذاذ: (pulvérisateur)، مِقران: (comparateur)،	مِرسمة الذبذبات: (oscillograph)، مِبطأ: (speech stretcher)، مِنغام: (melodic analyesr) مِلماح: (tachistoscope)،
الصيغة	المجيب	معجم المصطلحات اللغوية
*اسم مفعول:	مُرتَفَق: (accoudoir)، مَحمول (هاتف): (téléphone portable) معدَّل: (normale)، مُبَرثَن: (griffu)،	مفضول (لغة) (second langage)، مجمول (nexus)، مكرور: (repetend)، مبلعم صوت :

1) مثّل اسم الآلة مجالا كبيرا من مجالات التوسّع اللغوي في مستواه الحديث، وذلك بسبب الحاجة إلى مواجهة عصر تميّز بالآلة. ورغم أنّ مجمع القاهرة قد سعى إلى تحديد صياغته القياسية على منوال: "مِفعل"، ومِفعَلة، أو "مِفعال". كما أضاف صيغا جديدة تبعا لتطوّر الاستعمال، فإنّنا نجد صيغ اسم الآلة تُستخدم في التعبير المعاصر استخداما واسعا يوشك أن يكون عفويا، ويتأكّد ذلك في عدم الالتزام بالصيغ القياسية، إلاّ نادرا، بينما سيطرت صيغتا المبالغة واسم الفاعل. (ينظر: **مجموعة القرارات**، ص ص 46-48).

		pharyngealizad sound، مُمفعل: مُمرْكز (centralized)، مستلحق اسمي: (noun adjunct)،
*فعيل :	لصيقة: (étiquette)، عجيج: (grouillement)،	تميم (complement)، حذيف (caducous)، رخيم: (mellow)،

تكشف هذه النماذج الصيغية مدى إنتاجية المكوّن الشكلي الدلالي في اللغة العربيّة. وقد سهّل ذلك اطّراد الظواهر القياسية في الاشتقاق من ناحية، والحاجة التي تفرضها الترجمة لنقل المفاهيم والمصطلحات الغربية. فقد أثبت البحث وجود علاقة وصلية بين البنية والدّلالة ناتج عن تداخل الاشتغال الدّلالي مع قواعد اشتقاق المفردة في العربية، حسب اختيار صرفي معيّن، فمن ناحية نرى المفردة غير خارجة عن نظام "صيغيّ" دقيق يمثّل إطارا عاما لمجال استعمالها، ومن ناحية ثانية يتحكّم جذر المفردة الحامل لدلالتها العميقة في توحيد معناها، وهذا معناه أنّ بناء النّظام الصرفي العربي قائم على ميزان صارم ودقيق للصيغ المشتقة بمعانيها الخاصّة لتعين الدارسين على تطبيق مبدإ القياس، وهذا دليل على تأسّس النظام الصرفي العربي على درجة من التّنظيم النّموذجيّ قائم على الصيغة التي تساعد على توجيه المعنى، وهو ما يؤكّد قدرة نماذجها على أداء دور دلالي إضافة إلى دورها الشّكلي.

ويمكّن ذلك من وضع الاستخدامات الصرفية الممكنة داخل كلّ صيغة في جدول مرتبط بقواعد اشتقاق المفردات، لربطها بالمعنى الخاص بذلك الاستخدام الصرفي. وهكذا تمثّل الصيغة الص

رفية في العربية مكوّنا أساسيا لاستكمال دلالة المفردة، كما أنّ لها دورا في تحديد الانتماء المقولي، وهذه ميزة من ميزات العربية أيضا، ولا يُستثنى من هذا إلاّ مقولة الأداة أي العناصر غير الخاضعة للاشتقاق كالضمائر والأدوات.

5- الخاتمة

لا شكّ أنّ هذا المبحث قديم في الدراسات اللغوية العربية القديمة، لكنّ أهميته اليوم تكمن في ما اكتسبه من اللسانيات الحديثة من آليات جديدة للمعالجة، فاتّجه البحث فيه إلى صلة بنية المفردة بالدلالة وما لها

من دور في تحديد شبكة العلاقات المكونة للمعجم، وهي علاقات تنتظمها الصيغة ويقوم المكوّن الصرفي فيها بوظائف اقتصادية، يرتبط من خلالها بمعنى مركزي ومعان جزئية لها علاقة دلالية بالمعنى الرئيسيّ[1].

ولهذا التنظيم الشكليّ الدلاليّ دور يجعل المفردة قادرة على الإخبار في ذاتها بمعان أوّلية، تُؤكّد خاصيتها في التّفرّد والاستقلال بشكل يسمح بدرسها من خارج السّياق، وهو ما يعطي المعجم من ناحية، قدرة منهجية تفتح الطريق أمام دراسة مظاهر انتظامه التي تكشف عن خصائص النظرية المعجمية القائمة على نظرية المفردات نفسها؛ ويلبّي من ناحية ثانية الحاجة إلى التوسّع في استخدام الأنماط الصيغية النّموذجية المعلومة بالاعتماد على القياس. فإنّ العربية تحتاج اليوم إلى مبادئ وقواعد ثابتة تجعلها قادرة على حلّ مصاعب التوليد نظريّا وتطبيقيا، بما أنّ للنّمط الصيغي مقدرة توليدية تظهر في إنجاز دور دلالي معجميّ يتحقّق في واقع المفردة بطرق بناء الصيغ المختلفة ذات الأدوار الدلالية المستقلة عن السياق، فهي إذن حادثة في اللغة نتيجة استخدام مبدإ القياس.

ومفهوم "الصيغمية" لا يعتبر المشتقات حينئذ مجرّد فروع لجذع معيَّن، بل يعالجها على أنّها تحويلات تضمنها بنية النّظام المعجمي نفسه، وهي بنية خاضعة لقواعد اشتقاقية دلالية مرتبطة بالنّمط الصيغي تقبل فيها المفردات ذات الصيغ الاشتقاقية التطوّر والتحوّل داخل أنماط صيغية محدّدة المعاني، وهو ما يمكّن من وضع ضوابط قياسية في إطار القواعد التي ثبت وجودها في أبنية المفردات، لتولّد الأسماء والصفات والأفعال التي لم تذكرها المعاجم العربية ويتطلّب التقدّمُ العلميُّ إيجادَها للدلالة على المفاهيم بدقة، وإقامة قواعد دلالية تسمح بوصف المفردات المشتقة وتصنيفها بحسب علاقاتها الشكلية الدلالية، وبذلك يمكن تكملة مفردات المواد اللغوية في ضوء عدد من القواعد القياسية، اعتمادا خاصة على العلاقات المنتظمة (régularisées) بين الصيغة والدلالة.

---

1) انظر: زكية دحماني: "**في دلالة الصيغ الصرفية**"، ص 149.

قائمة المصادر والمراجع

* ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) : **الخصائص**، تحقيق محمد علي النّجار، ط2، القاهرة، 1956.

* ابن فارس (أبو الحسن أحمد): **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تحقيق مصطفى الشّويمي، بيروت 1964.

* ابن مراد (إبراهيم):-**مقدمة لنظرية المعجم**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998.

-"الصيغمية المعجمية"، **مجلة المعجمية**، العدد: 1996/12، ص ص 121-137.

* بعلبكي (منير رمزي): **معجم المصطلحات اللغوية**، دار العلم للملايين، بيروت، 1990.

*حسان (تمام): **مناهج البحث في اللغة**، الدار البيضاء، 1986.

*حلمي (خليل): **الكلمة، دراسة لغوية معجمية**، دار المعرفة، ط2، الإسكندرية، 1993.

* دحماني (زكية السائح): "في دلالة الصيغ الصرفية"، **مجلة المعجمية**، 2000/16، ص ص 129-149.

* سيبويه: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار سحنون للنشر، طبعة خاصة 1990.

* العايد (أحمد) وعبد القادر بالعيد وهشام حسّان: **قاموس المجيب**، دار اليمامة، 2007.

* مجمع اللغة العربية بالقاهرة: -**مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما**، من1934 إلى 1984، القاهرة 1984.

- معجم المصطلحات الطبية، ج2، القاهرة، 1990.

* النصراوي (الحبيب): "الأنماط الصيغية ودورها الدلالي في المعجم"، **مجلة المعجمية**، 1998/14،ص ص 181-234.

* اليازجي (إبراهيم) : **لغة الجرائد**، مطبعة المعارف القاهرة 1901.

*Anderson, Stephen : "Morphological change", in: Frederick Newmeyer (ed.): **Linguistics** the Cambridge Survey, Cambridge University Press, Cambridge 1988(4vols), Vol. 1. pp. 324-361.

*Bloomfield, Leonard : **Language**, The University of Chicago Press, Chicago, 1984.

*Chomsky, Noam: **Aspects of the Theory of Syntax**. Cambridge, Massachusetts, 1965.

*Corbin, Danielle :-**Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique**, 2 volumes, Presses, Universitaires du Lille1987.

-" Méthodes en morphologie dérivationnelle ", **Cahier de Lexicologie**, Vol. XLIV,1984-1, pp. 3-17.

-Introduction: " La formation des mots: structures et interprétations ", **Lexique**10, 1991, pp. 7-32.

*Dal, Georgette : -" Règles et exceptions: application aux noms en et-te du français ", **Cahier de Lexicologie**, Vol. LXII 1993-1, pp. 109-131.

-"Hyponymie et prototype: " les noms en -esse et -et(te) du français", **Lexique**10, pp. 211-239.

*Emmanuel, Aïto: **Morphologie dérivationnelle et construction de sens**. ISSN 1615-3014.

*Guilbert, Louis: **La créativité lexicale**. Paris, 1975.

*Milner, (J.-C.): **Introduction à une science du langage**, Editions du Seuil, Paris 1989.

*Rey, Alain: **Le lexique**: **images et modèles, du dictionnaire à la lexicographie**. Paris ,1977.